المشهد

العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

قالت العرب

وأنت تعود الي البيت، بيتك، فكر بغيرك...
(لا تنس شعب الخيام)
وأنت تنام وتحصي الكواكب، فكر بغيرك...
(ثمة من لم يجد حيزا للمنام)
وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكر بنفسك...
(قل: ليتني شمعة في الظلام)

السؤال يتحول إلى جريمة.. بين نص قانونى فضفاض ومجتمع يخاف من التفكير وسلطة تحاكم النوايا

كيف تدار تهمة ازدراء الأديان فى مصر؟

فى بلد يعلن دستوره أن حرية الاعتقاد مطلقة وحرية الرأى مكفولة.. يبقى الواقع يحمل تناقضا أعمق من الكلمات المكتوبة.. فمجرد التعبير عن رأى مختلف فى الدين، سواء كان نقدا أو تساؤلا أو بحثا روحيا خارج السائد، قد يتحول فى لحظة إلى بلاغ، ثم تحقيق، ثم قضية ازدراء أديان قد تغير حياة صاحبها بالكامل.

لا نتحدث عن قصص فردية، ولا عن حالات منعزلة، بل عن ظاهرة ممتدة تتجاوز حدود الدين الواحد، وتطال مسلمين ومسيحيين، متدينين ولا دينيين، شبابا يعبرون عن أفكارهم فى مساحة رقمية بلا جدران، فيفاجأون بأن المجتمع والقانون يراقبان من خلف الشاشة.

القمص بضابا بخيت: ادعوا أن الكنائس مخازن أسلحة ومراكز للدعارة والتعذيب، وجاءت الثورة لتكشف زيف الادعاءات

محمد عيسى الصروي: الأزمة ليست فى وجود النص بل فى غموضه وتطبيقه الانتقائى وغياب الضمانات

محمود الأبيدي: الدين لا يستخدم للسيطرة الاجتماعية.. والدين لا يحتاج فوضى فكرية ليثبت قوته

هذا التحقيق لا يبحث عن الإثارة بقدر ما يحاول فك الاشتباك المعقد بين القانون والمجتمع والدين، فى لحظة تاريخية أصبحت فيها حرية الفكر مقيدة بشبكة من الحساسيات والخطوط الحمراء، وأصبح المختلف أيا كانت خلفيته مهدَدا بأن يصنَف خصما للدين عوضا عن كونه صاحب رأي.

مادة تحاكم النوايا

تعد المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات المعروفة باسم " مادة ازدراء الأديان" واحدة من أكثر النصوص القانونية جدلا فى مصر.. فالنص شديد العمومية.. يسمح بتفسيرات واسعة للغاية، ويترك للقاضى تقدير معنى "الازدراء" و"التطاول" و"ازدراء الشعائر" و"التحريض على الفتنة"..هذه الصياغة الفضفاضة تجعل القانون قادرا على أن يتحرك فى اتجاهين: حماية المقدسات من الإهانة، أو استخدامه كأداة للحد من حرية التعبير حين يتجاوز صاحبه حدود المقبول اجتماعيا.

خبراء قانونيون تحدثنا إليهم يؤكدون أن المشكلة ليست فى وجود قانون يحمى المشاعر الدينية، بل فى طريقة تطبيقه. فبحسب أحد الحقوقيين: القانون فى مصر لا يجرم الإلحاد، ولا يجرم الاختلاف الديني، لكنه يجرم التعبير عنه لو اعتبر مسيئا للمجتمع.. المشكلة ليست قانونا ضد الإلحاد؛ بل مجتمع يرى أن مجرد إعلانك أنك مختلف تهديد مباشر له..

يشير حقوقى آخر إلى جانب أكثر حساسية: معظم قضايا ازدراء الأديان تبدأ ببلاغات فردية، غير صادرة عن المؤسسات الدينية.. أى مواطن يشعر بأن رأى آخر ضايقه يستطيع التقدم ببلاغ، وأحيانا يكون البلاغ مبنيا على سوء فهم أو قراءة مبتورة لمنشور على السوشيال ميديا...

المحاكمات فى هذه القضايا لا تدور حول الفعل فقط، بل حول النية. فيستجوب صاحب الرأي.. هل كان يقصد السخرية؟ هل كان يقصد التشكيك؟ هل كان نقده يدخل تحت حرية التفكير أم الاعتداء على المقدس؟

هنا تكمن المعضلة: النية تحاكم، والمجتمع يفسر، والقضاء يقدر، فى ظل حساسيات تتغير من وقت لآخر ومن مدينة لأخرى..

تتسع الدائرة اليوم لتشمل طيفا واسعا من الشباب الذين لا ينتمون لتيارات فكرية واضحة، البعض متدين جدا لكنه يطرح أسئلة نقدية حول التراث أو الممارسات الدينية، البعض مسيحى يميل للتفكير اللاهوتى المختلف أو يبحث خارج فكر الكنيسة التقليدية.. البعض لا دينى لكنه غير راغب فى تحدى المجتمع فقط يريد مساحة للتفكير الشخصي... ورغم هذا التنوع، يجمعهم خيط واحد: الخوف من التعبير.

فعدد كبير من الشباب خصوصا على منصات التواصل أصبح يمارس رقابة ذاتية قاسية على نفسه.. يتجنب الكلمات التى قد تفهم خطأ، يحذف منشورات، يمسح كومنتات، يطمس أجزاء من أفكاره.. ليس خوفا من الدولة بقدر ما هو خوف من المجتمع، خوف من الوصم، خوف من التحريض، خوف من أن يتحول أى رأى بسيط إلى قضية..

هذا المناخ يخلق بيئة مغلقة فكريا فبدل أن يساهم الجيل الجديد فى تجديد الفكر الدينى أو تعميقه، يجد نفسه محاصرا بشعور دائم بأن التفكير نفسه مخاطرة.. وفى كل مرة تثار فيها قضية جديدة، يتجدد السؤال الجوهري: هل نحن مجتمع يخاف من ضياع الدين، أم مجتمع يخاف من حرية الفكر؟

الأزهر والكنيسة.. أصوات مختلفة

الجانب الأكثر حساسية فى هذا الملف هو موقف المؤسسات الدينية، وهى ليست كتلة واحدة كما يفترض، داخل كل مؤسسة أصوات مختلفة، بعضها يميل إلى الانفتاح، وبعضها إلى التشدد، وبعضها إلى الحذر...

يقول شيخ أزهرى من تيار إصلاحي: "الدين لا يحتاج حماية من الأفكار، بل من الجهل، والنقد ليس مشكلة.. المشكلة حين نمنع الناس من التفكير... لأن ذلك يعطل التجديد." فى المقابل، يؤكد شيخ أكثر محافظة: حرية الفكر جزء من الإسلام، لكن ازدراء الثوابت ليس حرية.. إذا سمحنا بالتعدى على المقدسات فسوف ينهار احترام المجتمع للدين.

هذه الثنائية داخل المؤسسة الدينية الإسلامية تجعل الرأى العام أكثر ارتباكا. فلا توجد رؤية موحدة، ولا سياسة محددة، بل مجموعة من الأصوات التى تتصارع داخل مساحة واحدة، ما يفتح الباب لخلط المفاهيم لدى الناس..

الأمر لا يختلف كثيرًا داخل الكنيسة.. فهناك أصوات تقليدية تؤمن بأن الفكر اللاهوتى المختلف خطر على وحدة الإيمان، بينما أصوات أخرى ترى أن النقاش جزء من الحياة الروحية..

يقول أحد القساوسة الشباب: الإيمان لا يهتز من رأي، يهتز من الفراغ الروحي.. لكن المجتمع القبطى نفسه حساس جدا لأى كلام يفهم كتشكيك، خصوصا على الإنترنت، فى حين يقول كاهن آخر من الاتجاه المحافظ: هناك فارق بين البحث اللاهوتى وبين التشكيك.. الأول مطلوب، والثانى يسبب بلبلة فى الشعب..

هذا التباين داخل الكنيسة يخلق بدوره حالة من التخبط.. ما هو مسموح؟ وما هو ممنوع؟ ومن المسؤول عن تصنيف الكلام؟ هل هو الكاهن أم المجتمع أم القانون؟

وما بين هذه الأسئلة يبقى الشباب المسيحى خصوصا المختلف فكريا فى منطقة رمادية تشبه إلى حد كبير المنطقة التى يقف فيها الشباب المسلم.

المجتمع

إذا كان القضاء يصدر الحكم، فالمجتمع يصدر الاتهام.. فى كثير من الأحيان، البلاغات لا تبدأ بسبب نص واضح يهاجم الدين، بل بسبب إحساس عام بأن الشخص يختلف أو يعترض أو يتجاوز المتعارف عليه.. المجتمع يتسامح مع الخرافة لكنه لا يتسامح مع التفكير، يتسامح مع الخطاب الطائفى أحيانا لكنه لا يتسامح مع النقاش الحر، يدافع عن الدين... لكنه يسمح بتهديد المختلف وإهانته...

المفارقة أن المجتمع نفسه هو الذى يقول: الدين لله، وكل واحد حر.. لكنه يضيف بعدها: بس مش قدام الناس، ومش على السوشيال، ومش بالطريقة دي.. هذا التناقض بين الأقوال والممارسة ينتج أخطر أنواع الرقابة.. الرقابة الجماعية، التى تجعل الفرد يخاف من الآخرين أكثر مما يخاف من الدولة...

حقوقيون.. لا حرية حقيقية دون إعادة تعريف الازدراء

أغلب الحقوقيين الذين تحدثنا إليهم يتفقون على أمر جوهري.. من دون تعريف واضح ودقيق لمفهوم "ازدراء الأديان"، ستبقى المادة مساحة مفتوحة لمعاقبة أى رأى يختلف مع السائد...

يرى أحدهم أن "المادة ٩٨ (و)" تحولت من حماية إلى أداة ضبط اجتماعي، المجتمع يستخدمها ضد من يختلف أكثر مما يستخدمها لحماية العقيدة.. بينما تشير حقوقية أخرى إلى نقطة حاسمة: الحرية لا تقاس بما يستطيع المؤمن قوله، بل بما يستطيع غير المؤمن قوله دون خوف...

أما القول الأكثر جرأة فيأتى من أحد المحامين المعروفين بقضايا الحريات: مشكلة القانون ليست فى نصه فقط، بل فى وجوده داخل بيئة تخاف من الأسئلة.. أى قانون مهما كان متوازنا سيتحول إلى سيف إذا وضعته فى يد مجتمع حساس دينيا...

توتر مستمر بين الدولة والمجتمع والدين

يبدو المشهد فى مجمله، شبكة معقدة من المصالح والتوازنات.. الدولة تحاول الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، فتتساهل فى قبول البلاغات المتعلقة بالدين..

المجتمع يتعامل مع الدين بصفته جزءا من الهوية، وليس فقط معتقدا روحانيا.. والمؤسسات الدينية تخشى من ضياع سلطتها فى فضاء مفتوح بلا ضوابط.. وفى الوسط يقف الفرد المختلف، المتسائل ، الباحث وحيدا أمام ثلاثة سلطات أكبر منه...

هذا الاشتباك لا ينتج فقط قضايا ازدراء الأديان، بل ينتج واقعا كاملا من الخوف والرقابة الذاتية.. ويبقى السؤال الوجودي.. كيف يمكن لبلد أن يتقدم فكريا إذا كان مجرد التفكير المختلف يعامل كتهديد؟

وظيفة الدين ليس قمع الآراء

- الدكتور محمود محمد الأبيدي، إمام وخطيب المسجد الجامع الكبير، ومدير المركز الثقافى الإسلامى بمدينتي، يقول: إن استخدام الدين كغطاء للسيطرة الاجتماعية أمر مرفوض شرعا، مؤكدا أن جوهر الدين لا يقوم على الهيمنة أو التحكم فى الناس، بل على دعوتهم إلى الله بالرحمة واللين والموعظة الحسنة، كما أمر القرآن الكريم.. ويشير إلى أن الداعية أو المتحدث باسم الدين ليس صاحب سلطة اجتماعية، وإنما دليل يهدى الناس إلى الطريق، لا من يفرض عليهم اختياراتهم.

وعن سؤال: هل المجتمع يخاف من الأسئلة أكثر من خوفه من ازدراء الدين؟ يرى الأبيدى أن الأصل فى المعرفة هو السؤال، لكنه يضع لهذا السؤال ضوابط واضحة، معتبرًا أن الخوف من ازدراء الأديان واجب، بينما السؤال ينبغى أن يكون موجَهًا لأهل الاختصاص، مستشهدًا بقوله تعالى: «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون».. ويضيف أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن كثرة الأسئلة التى لا طائل من ورائها، محذرا من أن الجدل غير المنضبط قد يؤدى إلى إرباك الناس لا إلى هدايتهم..

وفيما يتعلق باستخدام القانون، يرفض الأبيدى فكرة أن يكون القانون أداة لإسكات المختلفين، مؤكدا أن القانون فى الأصل لا يتعارض مع الدين، خاصة أن الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع. ويرى أن وظيفة القانون، مثل الدين، هى تنظيم حياة الناس وتحديد الحقوق والواجبات، لا قمع الآراء أو تكميم الأفواه.

وحول النقد الديني، يصفه الأبيدى بأنه أمر نسبى ومتاح، شريطة أن يمارس فى إطار من الاحترام للأديان والشرائع السماوية، واحترام الإنسان أيا كان معتقده، مستشهدا بقوله تعالى: «لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي». ويرى أن التعبير عن الرأى حق، لكنه يفقد مشروعيته حين يتحول إلى إساءة أو امتهان للمقدسات..

ويؤكد الأبيدى أن الدين قوى وقادر على مواجهة الأسئلة والاختلاف، مستشهدا بحديث النبى صلى الله عليه وسلم: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق».. ويرى أن الإشكالية ليست فى قوة الدين ولا فى ضعف المجتمع، بل فى غياب التخصص واحترام الأدوار، مشددا على أن طرح الأسئلة الدينية يجب أن يوجه إلى العلماء والمتخصصين، كما أمر القرآن، معتبرا أن العلم والتدرج والرفق هى الضمانة الحقيقية لاستمرار الدين وتأثيره فى المجتمع...

الكنيسة لاتخشى النقد

يعلق القمص بضابا بخيت، كاهن كنيسة القديسين مكسيموس ودوماديوس والأنبا موسى الأسود بالإسكندرية، إن الكنيسة لا تخشى النقد الموضوعى الساعى إلى الفهم، مشيرا إلى أن تاريخها ذاته قائم على مواجهة الأسئلة والاعتراضات، لا الهروب منها. ويؤكد أن الكنيسة تفتخر بعصور كاملة من الجدل الفكرى والدفاع اللاهوتي، من بينها مرحلة الإمبراطور يوليانوس الجاحد، التى واجهها آباء الكنيسة بردود فكرية ولاهوتية ما زالت تدرس حتى اليوم.

ويرى القمص بضابا أن المجتمع القبطى الدارس والواعى بتاريخ كنيسته يدرك جيدا أن كل محاولات الهجوم على الإيمان لم تؤد إلى هدمه، بل أسهمت فى تقويته، معتبرا أن الخطر الحقيقى لا يكمن فى الاختلاف الفكري، وإنما فى أساليب التهكم والتحريض التى قد تفتح أبواب الفتنة والانقسام داخل المجتمع.. ويشير إلى أن كثيرا من الشبهات المتداولة حول العقيدة المسيحية، مثل اتهامات الشرك أو تحريف الكتاب المقدس، تجد ردودا موثقة وواضحة فى كتابات الآباء، وفى تراث الكنيسة وتعاليم رموزها، وعلى رأسهم البابا شنوده الثالث..

ويؤكد أن النقاش اللاهوتى الموضوعى لا يخيف لا الكنيسة ولا الشباب، طالما جرى فى إطار حوار راق قائم على الاحترام والمنهجية، محذرا فى المقابل من أن الخطاب القائم على السخرية والإثارة والتحريض قد يتحول إلى عنف لفظى وربما بدني.. وينتقد ما يصفه بازدواجية المعايير فى التعامل مع الخطاب الديني، حيث يتسامح مع إساءات جسيمة موجهة للكنيسة، بينما ترفع تهمة «ازدراء الأديان» سريعا فى مواجهة شباب يطرحون تساؤلات أو آراء مختلفة..

ويشير القمص بضابا إلى أن الكنيسة تعرضت على مدار سنوات لاتهامات خطيرة، من بينها الزعم بأنها مخازن أسلحة أو أماكن للتعذيب أو الدعارة، ومع ذلك اختارت الصمت، معتبرًا أن الأحداث اللاحقة كشفت زيف تلك الادعاءات.. ويؤكد أن الكنيسة تتبنى مبدأ تصحيح التعليم بالحوار لا بالمواجهة، مستشهدا بتعاليم البابا شنوده الثالث الذى كان يرى أن الإنسان الواثق من فكره يناقش بهدوء، بينما يلجأ الضعيف إلى الصراخ حين يفقد الحجة.

ويختتم القمص بضابا بالتأكيد على أن تاريخ الكنيسة القبطية منذ تأسيسها على يد القديس مارمرقس الرسول يقوم على منهج السؤال والجواب، كما تجسد فى مدرسة الإسكندرية اللاهوتية، التى واجهت الفلسفات اليونانية بالحوار والإقناع، لا بالقمع. ويرى أن هذا المنهج لم يضعف الإيمان، بل جعله أكثر رسوخا، وأسهم فى ترسيخ مكانة كرسى الإسكندرية كأحد أقوى الكراسى الرسولية، معتبرًا أن التساؤل والتلمذة الفكرية كانا دائمًا مصدر قوة للكنيسة لا تهديدا لها.

سياق من التمييز

يعلق المحامى الحقوقى محمد عيسى الصروى على الجدل حول المادة ٩٨ من قانون العقوبات، مؤكدا أن الإشكالية الحقيقية لا تتوقف عند وجود نص قانونى من عدمه، بقدر ما تتعلق بسياق أوسع من التمييز والممارسات الواقعية ضد الأقليات الدينية.

ويقول الصروى إن قضايا ازدراء الأديان لا يمكن عزلها عن منظومة كاملة من السياسات والممارسات التى تنتج تمييزًا ممنهجًا، مشيرًا إلى أن المشكلة ليست فى النصوص وحدها، بل فى غياب إرادة حقيقية لدى السلطة التنفيذية من رأس الدولة إلى المؤسسات والوزارات المهنية، لتطبيق ما ينص عليه الدستور من أن حرية الاعتقاد مطلقة، وأن لكل إنسان الحق فى اعتناق ما يشاء دون عواقب غير معلنة..

ويضيف أن هناك تيارا داخل المجتمع يتبنى فكرة «إهانة الأديان» كذريعة جاهزة لقمع الاختلاف، بينما الفلسفة الأصلية للقوانين سواء الدينية أو الوضعية تقوم على مبدأ «الضرر».. فحرق الكتب المقدسة أو التحريض المباشر على الكراهية والعنف يمكن اعتباره ضررا حقيقيا، أما التعبير عن الرأى أو التفكير المختلف فلا ينبغى أن يعامل كجريمة..

ويرى الصروى أن المادة ٩٨ تعانى من خلل دستورى واضح، بسبب اعتمادها على ألفاظ مطاطية وغامضة مثل «الازدراء» و«التطاول»، دون وضع تعريفات دقيقة أو ضوابط قانونية منضبطة، وهو ما يجعل تطبيقها خاضعا للأهواء والمزاج العام، لا لمعايير قانونية واضحة. ويؤكد أن أى نص عقابى يجب أن يكون محددا: «تفعل كذا، تعاقب بكذا»، لا أن يترك الباب مفتوحا للتأويل..

ويشير إلى أن معالجة هذا الملف لا يجب أن تبدأ بالعقوبة، خصوصا عقوبة الحبس، بل بتغيير الممارسات على أرض الواقع، ومواجهة التمييز بشكل مباشر. ويتساءل: لماذا لا يوجد تمثيل حقيقى للأقباط فى مجالات مثل الرياضة؟ ولماذا يتم التعامل مع المواطنين المسيحيين دائما بمنطق «الكوتة» لا بالمواطنة الكاملة؟ معتبرًا أن غياب تمثيل الأقليات فى مجالات عديدة ليس صدفة، بل انعكاس لتمييز متجذر فى المجتمع.

ويربط الصروى بين هذا الواقع وبين سياسات التعليم، التى رسخت الدين كمادة أساسية، فى مقابل تراجع مواد أخرى، إلى جانب غياب المساحة السياسية وحرية النقاش العام. ويرى أن فتح المجال العام، والسماح بالتصادم الفكرى الآمن، هو السبيل الحقيقى لبناء السلام المجتمعي، وليس القمع أو المنع.

وعن تطبيق المادة ٩٨، يؤكد الصروى أن الواقع العملى يكشف خللا واضحا، إذ إن أغلب من تتم إدانتهم بموجبها ينتمون إلى الأقليات الدينية، بينما نادرًا ما تستخدم ضد أبناء الأغلبية، كما أن البلاغات ذاتها غالبا لا تقدم من مسيحيين أو يهود، إلا فى حالات استثنائية جدا.

ويطرح تساؤلًا جوهريا حول جدوى الحبس فى قضايا من هذا النوع، معتبرا أن إهانة المقدسات بصيغتها المطلقة لا تستدعى عقوبة سالبة للحرية، خاصة قبل إصلاح الممارسات التمييزية القائمة بالفعل..

وفى إجابته عن سؤال: هل يخاف المجتمع من الفكر أكثر من خوفه من القانون؟ يرى الصروى أن المجتمع المصرى لم يعتد أصلًا على ثقافة التفكير، لا دينيا ولا سياسيا، فالأطفال لا يُربَون على طرح الأسئلة، والاختلاف يقابل بالخوف، وهو ما يجعل أى شخص يفكر أو يتكلم عرضة لحملات بلاغات وتشويه.

ويشير إلى أن مصر تمتلك إطارا دستوريا متقدما نسبيا، فضلا عن تصديقها على اتفاقيات دولية مثل العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، لكن المشكلة تكمن فى القوانين المنظمة والمفسرة لهذه الحقوق، وعلى رأسها قانون العقوبات، الذى ما زال يتعامل مع قضايا السب والقذف وازدراء الأديان بمنطق عقابى لا يراعى حرية الرأى والتعبير..

وينتقد الصروى الزج بادارج بعض الحالات وتقديمهم إلى نيابة أمن الدولة والتى تختص بالاساس بنظر قضايا الإرهاب وإلصاق تهم اخرى غير تهمة الازدراء مثل الانضمام إلى جماعه إرهابية أو مشاركتها.

ويختتم الصروى بالتأكيد على أن المادة ٩٨، بصيغتها الحالية وتطبيقها العملي، تمثل انتهاكا لحرية التعبير، ليس فقط بسبب غموضها، بل لأن استخدامها يتم بشكل غير عادل، حيث تطبق فى الغالب على الأقليات، بينما نادرًا ما تطال أبناء الأغلبية، ما يجعلها أداة للضبط الاجتماعى أكثر منها وسيلة لحماية الدين.

تعريف جديد للحرية الدينية والفكرية

التحقيق لا يهدف إلى الدفاع عن الإساءة للدين، ولا إلى تبرير التعدى على معتقدات الناس، بالعكس.. حساسية الناس للدين مفهوم إنساني، لكن القضية الحقيقية ليست الإساءة، بل حدود التفكير.. أين تبدأ حرية النقد.. وأين ينتهى الاحترام؟ من يحدد الإساءة؟ هل كل من يختلف مع خطاب دينى سائد يصبح مزدر للأديان؟ هل الدين هش إلى الحد الذى يهدده رأى على فيسبوك؟ وهل المجتمع واثق بما يكفى من إيمانه ليقبل الاختلاف؟

الحرية الدينية ليست حرية الاعتقاد فقط، بل حرية التعبير عنه، وحرية تغييره، وحرية مناقشته.. والمجتمع الذى يخاف من الأسئلة، لا يضمن إجابات قوية، بل يضمن صمتا طويلا.

الحرية لا تهدد الإيمان، بل تكشفه

فى النهاية، السؤال ليس قانونيا فقط، ولا دينيا فقط، ولا اجتماعيا فقط. السؤال أكبر من ذلك.. هل نحن مستعدون لقبول أن الإنسان يمكن أن يفكر بشكل مختلف عنا دون أن نراه خصما للدين؟ المشكلة ليست فى وجود القانون، بل فى أن المجتمع يعتبر السؤال تهديدا، والاختلاف خيانة، والنقد ازدراء.

وما دام هذا الخوف قائما، سيظل أى صاحب رأي.. مهما كانت نواياه مهددا بأن يجد نفسه فى مواجهة اتهامات أكبر من فكره، وأكبر من كلماته.. الإيمان الحقيقى لا يتزعزع من فكرة، ولا يسقط من نقاش..

لكن الخوف... الخوف وحده هو الذى يصنع العدو من مجرد رأي.

تحقيق – مادونا شوقي